

جامعة ميدأوشن
كلية الإدارة
قسم/ تخصص إدارة مشاريع

عنوان التقرير
تمكين المرأة إقتصاديا كمسار إداري للحد من الفقر

إعداد الطالبة / نسرين سعيد البشيتي

الرقم الجامعي/ 221000783

إشراف/

د عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس _ كلية الإدارة _ جامعة ميدأوشن

العام الدراسي /2026

مقدمة البحث

يُعد الفقر من أكثر القضايا الاقتصادية والاجتماعية تعقيداً، إذ لا يقتصر تأثيره على انخفاض مستوى الدخل فحسب، بل يمتد ليؤثر في جودة التعليم، والرعاية الصحية، والاستقرار الاجتماعي، ومستوى التنمية الاقتصادية للدول. وقد أصبح الحد من الفقر هدفاً رئيسياً تسعى إليه الحكومات والمنظمات الدولية من خلال تبني سياسات تنموية شاملة تستهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد وتعزيز مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية. ومن بين هذه السياسات برز مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة باعتباره أحد أهم الأدوات الإدارية والتنموية القادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتقليل معدلات الفقر.

ويمثل تمكين المرأة اقتصادياً عملية متكاملة تهدف إلى توفير الفرص المتساوية للنساء في التعليم، والتدريب، والعمل، وريادة الأعمال، والوصول إلى الموارد المالية، والمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة والمجتمع. كما يسهم هذا التمكين في تعزيز قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال المالي، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على تحسين مستوى معيشة الأسرة وزيادة دخلها، وبالتالي الإسهام في تقليل معدلات الفقر.

وتؤكد العديد من الدراسات أن مشاركة المرأة في سوق العمل تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدلات الإنتاجية، وتحسين كفاءة استغلال الموارد البشرية، وهو ما يجعل تمكين المرأة أحد المحاور الأساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية الحديثة. كما أن المؤسسات الحكومية والخاصة أصبحت تنظر إلى تمكين المرأة باعتباره استثماراً طويل الأجل في رأس المال البشري، وليس مجرد قضية اجتماعية أو حقوقية.

وقد أولت العديد من الدول اهتماماً كبيراً ببرامج تمكين المرأة من خلال توفير برامج التدريب، ودعم المشروعات والصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتطوير التشريعات التي تكفل المساواة في فرص العمل والأجور.

وأسهمت هذه المبادرات في تحسين مشاركة المرأة الاقتصادية، ورفع معدلات التشغيل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق مستويات أفضل من العدالة الاجتماعية.

وفي المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في برامج تمكين المرأة ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وأصبحت تشغل مناصب قيادية في مختلف القطاعات، إلى جانب التوسع في دعم ريادة الأعمال النسائية وبرامج التمويل والتأهيل المهني. وقد انعكس ذلك بصورة إيجابية على الاقتصاد الوطني وعلى قدرة العديد من الأسر على تحسين أوضاعها المعيشية.

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذا البحث في دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة بوصفه مساراً إدارياً يسهم في الحد من الفقر، مع توضيح أبعاده الاقتصادية والإدارية، وأثره في تحسين مستوى الدخل، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة.

لقد أصبح تمكين المرأة اقتصادياً أحد المؤشرات الرئيسة التي تعتمد عليها المؤسسات الدولية في تقييم مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وذلك انطلاقاً من الإيمان بأن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة جميع أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية. فالمرأة تمثل نسبة كبيرة من القوى البشرية، وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد يسهم في توسيع قاعدة الإنتاج، وزيادة الدخل القومي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد البشرية، مما ينعكس بصورة إيجابية على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومن هذا المنطلق، أصبح تمكين المرأة جزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية والإدارية التي تتبناها الحكومات لتعزيز التنمية الشاملة والحد من الفقر.

ويُقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة توفير البيئة المناسبة التي تمكنها من الوصول إلى الموارد الاقتصادية، والحصول على فرص التعليم والتدريب، والمشاركة في سوق العمل، وإنشاء المشروعات الخاصة، والاستفادة من الخدمات المالية والتمويلية، بما يعزز قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ولا يقتصر هذا المفهوم على زيادة دخل المرأة فقط، بل يشمل أيضاً تعزيز ثقافتها بنفسها، وتنمية مهاراتها القيادية والإدارية، وتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة ومكان العمل والمجتمع. ولذلك، فإن التمكين الاقتصادي يعد عملية تنموية متكاملة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية.

ومن منظور الإدارة، يمثل تمكين المرأة أحد المحاور المهمة في إدارة الموارد البشرية وإدارة التنمية، حيث تسعى المؤسسات إلى الاستفادة من الكفاءات النسائية من خلال تطبيق سياسات عادلة في التوظيف، والتدريب، والترقية، وتكافؤ الفرص، وتهيئة بيئة عمل تدعم الإبداع والابتكار. كما أن الإدارة الفعالة تسهم في إزالة العوائق التي قد تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، من خلال وضع خطط واستراتيجيات واضحة تهدف إلى تعزيز دورها في

مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وعندما تُدار هذه السياسات بكفاءة، فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء المؤسسي، وتدعم قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو أعلى.

وتبرز أهمية تمكين المرأة بصورة أكبر في ظل التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم، مثل ارتفاع معدلات البطالة، واتساع فجوة الدخل، وزيادة معدلات الفقر، والتغيرات المتسارعة في أسواق العمل. وقد دفعت هذه التحديات الحكومات والمنظمات الدولية إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التقليدية، والاتجاه نحو تبني برامج أكثر شمولاً تستهدف دمج المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتشمل هذه البرامج دعم ريادة الأعمال النسائية، وتقديم القروض الميسرة، وتطوير برامج التدريب والتأهيل، وتشجيع الابتكار، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين. كما أن مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية لا تحقق فوائد على المستوى الفردي فقط، بل تمتد آثارها إلى الأسرة والمجتمع بأكمله. فالمرأة العاملة أو صاحبة المشروع تسهم في زيادة دخل الأسرة، وتحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية لأفرادها، والحد من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية، مما ينعكس بصورة مباشرة على تحسين جودة الحياة وتقليل معدلات الفقر. وتشير العديد من الدراسات إلى أن الأسر التي تتمتع فيها المرأة باستقلال اقتصادي تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، وأكثر اهتماماً بالاستثمار في تعليم الأبناء وتنمية قدراتهم، وهو ما يعزز التنمية البشرية على المدى الطويل.

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بقضية تمكين المرأة في العديد من الدول العربية، حيث أطلقت الحكومات برامج ومبادرات تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحسين فرصها في الحصول على التعليم والتدريب، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. وأسهمت هذه المبادرات في رفع معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى دخل العديد من الأسر، الأمر الذي يؤكد أن الاستثمار في تمكين المرأة يمثل أحد أهم الاستثمارات التي يمكن أن تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي المملكة العربية السعودية، اكتسب تمكين المرأة أهمية خاصة في إطار رؤية المملكة 2030، التي تضمنت عدداً من المبادرات والإصلاحات الهادفة إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتعزيز دورها في القطاعين العام والخاص، ودعم ريادة الأعمال النسائية، وتوسيع فرصها في التعليم والتدريب والقيادة. وقد أسهمت هذه الإصلاحات في رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز حضورها في مختلف القطاعات، وهو ما يعكس قناعة بأن تمكين المرأة ليس هدفاً اجتماعياً فحسب، بل يمثل خياراً اقتصادياً وإدارياً يسهم في تحقيق التنمية الشاملة، وتنويع مصادر الدخل، والحد من الفقر وتحسين جودة الحياة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يركز هذا البحث على دراسة تمكين المرأة اقتصادياً باعتباره مساراً إدارياً فاعلاً للحد من الفقر، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتمكين الاقتصادي، وتحليل دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبيان أهم السياسات والإجراءات التي يمكن أن تسهم في زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويعزز رفاهية المجتمع.

مشكلة البحث

يُعد الفقر من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما له من آثار سلبية تمتد إلى مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. فهو لا يقتصر على انخفاض مستوى الدخل، بل يشمل ضعف فرص التعليم، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى الرعاية الصحية، وتراجع جودة الحياة. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن الحد من الفقر يتطلب استراتيجيات تنموية شاملة تستثمر في جميع الموارد البشرية، وفي مقدمتها المرأة، التي تمثل ما يقارب نصف المجتمع وتمتلك إمكانات كبيرة يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

ورغم ما شهدته العديد من الدول من تطور في التشريعات والسياسات الداعمة لتمكين المرأة، وما تحقق من تقدم في مجالات التعليم والتدريب والمشاركة في سوق العمل، فإن هناك العديد من التحديات التي لا تزال تحد من الاستفادة الكاملة من قدرات المرأة الاقتصادية. ومن أبرز هذه التحديات محدودية فرص العمل المناسبة، وضعف الوصول إلى مصادر التمويل، وقلة فرص التدريب والتأهيل المهني، إضافة إلى بعض المعوقات التنظيمية أو الاجتماعية التي قد تؤثر في قدرة المرأة على تأسيس المشروعات أو تطويرها أو الوصول إلى المناصب القيادية.

ومن الجانب الإداري، فإن نجاح برامج تمكين المرأة يعتمد بدرجة كبيرة على وجود سياسات واستراتيجيات فعالة، تتضمن التخطيط الجيد، والتنظيم، والتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب توفير بيئة عمل عادلة تدعم تكافؤ الفرص وتعزز مشاركة المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وعندما تكون هذه السياسات غير مكتملة أو لا تُنفذ بكفاءة، فإن أثر برامج التمكين قد يكون محدوداً، مما يقلل من قدرتها على الإسهام في الحد من الفقر

وتحقيق التنمية.

كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتحسن مستويات دخل الأسر، وانخفاض معدلات الفقر، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي. إلا أن هذه العلاقة تختلف من مجتمع إلى آخر تبعًا لاختلاف السياسات الاقتصادية والإدارية، ومستوى التعليم، وفرص العمل، والدعم المؤسسي المقدم للمرأة، الأمر الذي يستدعي دراسة أعمق للعوامل التي تجعل التمكين الاقتصادي أكثر فاعلية في الحد من الفقر. وتبرز مشكلة هذا البحث في الحاجة إلى فهم الدور الذي يمكن أن يؤديه التمكين الاقتصادي للمرأة بوصفه مسارًا إداريًا في مواجهة الفقر، من خلال دراسة مدى إسهام السياسات الإدارية والاقتصادية في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكينها من الحصول على الموارد الاقتصادية، ودعم قيادة الأعمال النسائية، وتحسين قدرتها على تحقيق الاستقلال المالي، بما ينعكس إيجابًا على الأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم تمكين المرأة اقتصاديًا، بوصفه مسارًا إداريًا، في الحد من الفقر، وما الآليات والسياسات الإدارية التي يمكن أن تعزز هذا الدور وتزيد من فاعليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوع تمكين المرأة اقتصاديًا باعتباره أحد المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد الوسائل الفاعلة للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة. فتمكين المرأة لا يقتصر على زيادة فرص العمل أو تحسين الدخل، بل يمتد ليشمل تعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. وفي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والاهتمام المتزايد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصبحت دراسة هذا الموضوع ذات أهمية كبيرة لصناع القرار والباحثين والمؤسسات الحكومية والخاصة.

أولاً: الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية للبحث في كونه يسלט الضوء على أحد الموضوعات الحديثة التي تحظى باهتمام واسع في مجالات الإدارة والتنمية الاقتصادية، حيث يسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بتمكين المرأة اقتصادياً ودوره في الحد من الفقر. كما يوفر إطاراً نظرياً يوضح العلاقة بين التمكين الاقتصادي والإدارة والتنمية المستدامة، ويجمع بين المفاهيم والنظريات والدراسات السابقة في هذا المجال، بما يساعد الباحثين والطلاب على الاستفادة منه في إجراء بحوث مستقبلية تتناول قضايا تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية.

ويساعد البحث أيضاً في توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وإبراز دورها في رفع الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي، مما يجعله مرجعاً علمياً يمكن الاعتماد عليه في الدراسات ذات الصلة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذا البحث في تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تستفيد منها الجهات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية، عند إعداد السياسات والبرامج الهادفة إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. كما يسهم في توضيح أهمية توفير فرص التعليم والتدريب والتمويل وزيادة الأعمال للنساء، بما يزيد من قدرتهن على المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي.

ومن المتوقع أن تساعد نتائج البحث في دعم متخذي القرار عند وضع الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في المشروعات النسائية، وتطوير برامج التمويل الأصغر، وتحسين بيئة العمل بما يضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين.

ثالثاً: الأهمية المجتمعية

تتبع الأهمية المجتمعية للبحث من أن تمكين المرأة اقتصادياً ينعكس بصورة مباشرة على الأسرة والمجتمع، إذ يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الأسرة، ورفع مستوى التعليم والرعاية الصحية، وزيادة الاستقرار الاجتماعي، والحد من معدلات البطالة والفقر. كما يسهم في تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار داخل الأسرة والمجتمع، الأمر الذي يدعم تحقيق التنمية الشاملة ويزيد من التماسك الاجتماعي.

كذلك يبرز البحث أهمية تغيير بعض المفاهيم المجتمعية التي قد تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، ويؤكد أن الاستثمار في المرأة يعد استثماراً في الأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني، لما يحققه من آثار إيجابية طويلة المدى على التنمية وجودة الحياة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو النصر، مدحت محمد. (2021). تمكين المرأة والتنمية المستدامة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- الجهاز المركزي للإحصاء. (2023). التقرير السنوي للإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية. بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
- الحربي، أحمد بن محمد. (2022). دور تمكين المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للإدارة، 42(3)، 145-170.
- الشمري، نورة. (2021). التمكين الاقتصادي للمرأة وأثره في تحسين مستوى معيشة الأسرة. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، 33(2)، 81-104.
- السيد، محمد عبد الفتاح. (2020). إدارة التنمية المستدامة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- العزاوي، علي حسين. (2021). التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- القحطاني، فاطمة. (2023). واقع تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. المجلة السعودية للإدارة العامة، 18(1)، 77-101.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2023). تقرير إنجازات تمكين المرأة. الرياض: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- International Labour Organization. (2022). World Employment and Social Outlook: Trends 2022. Geneva: International Labour Organization
- United Nations Development Programme. (2023). Human Development Report 2023/2024. New York: United Nations Development Programme
- UN Women. (2023). Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2023. New York: UN Women
- World Bank. (2024). Women, Business and the Law 2024. Washington, DC: World Bank
- Kabeer, N. (2019). Gender, Labour Markets and Women's Empowerment. London: Routledge
- Sen, A. (1999). Development as Freedom. New York: Oxford University Press
- United Nations. (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: United Nations
- World Economic Forum. (2024). Global Gender Gap Report 2024. Geneva: World Economic Forum